

دلائل الإعجاز

لك : زيدُ المنطلقُ صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيدَ هذا الوجوبِ أدخلوا الصَّـمِيرَ المسمَّى فصلاً بين الجزئين فقالوا : زيدُ هو المنطلقُ .

ومنَ الفرقِ بينَ المسألتين - وهو ما تَمَسَّسُ الحاجةُ إلى معرفته - أنك إذا نكَّـرتَ الخبرَ جازَ أن تأتي بمبتدأ ثانٍ على أن تُشْرِكَه بحرفِ العطف في المعنى الذي أخبرتَ به عن الأوَّل . وإذا عرَّـفتَ لم يَجْزُ ذلك . تفسيرُ هذا أنك تقول : زيدُ منطلقٌ وعمرُ . تريدُ : وعمرُ منطلقٌ أيضاً . ولا تقولُ : زيدُ المنطلقُ وعمرُ . ذلك لأنَّ المعنى مع التعريفِ على أنك أردتَ أن تُثبتَ انطلاقاَ مخصوصاً قد كان من واحدٍ فإذا أثبتَّـته لزيدٍ لم يصحَّ إثباتُـه لعمرٍ . ثم إنَّ كان قد كان ذلك الانطلاقُ من اثنين فإنه يَنْدَبُغي أن يُجْمَعَ بينهما في الخبرِ فتقولُ : زيدُ وعمرُ هما المنطلقان لا أن تُفَرِّقَ فتثبته أولاً لزيدٍ ثمُ تجيء فتثبته لعمرٍ . ومنَ الواضح في تمثيلِ هذا النحو قولُنا : هو القائلُ بيتَ كذا كقولك : جريرُ هو القائلُ - الطويل - : . (ولَيْسَ لِرَسِيدٍ في العِطَامِ بِقَيِّدَةٍ ...) .

فأنت لو حاولتَ أن تُشْرِكَ في هذا الخبرِ غيرَه فتقولُ : جريرُ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانُ حاولتَ مُحالاً لأنه قولُهُ بعينه . فلا يُتصَّـورُ أن يَشْرِكَ جريراً فيه غيرُهُ .

واعلمُ أنك تجدُ الألف واللامَ في الخبرِ على معنى الجنسِ ثم تَرى له في ذلك وجوهاً :

أحدُها : أن تقصُرَ جنسَ المعنَى على المخبِر عنه لقصدك المبالغةَ وذلك قولُك : زيدُ هو الجوادُ وعمرُ هو الشجاعُ تريدُ أنه الكاملُ . إلاَّ أنك تُخْرِجُ الكلامَ في صورةٍ تُوهِمُ أنَّ الجُودَ والشجاعةَ لم توجدْ إلاَّ فيه وذلك لأنك لم تعتدَّ بما كان من غيرِه لقصورِه عن أن يبلغَ الكمالَ . فهذا كالأولِ في امتناعِ العطفِ عليه للإشراكِ . فلو قلتُ : زيدُ هو الجوادُ وعمرُ كان خُلُفاً منَ القولِ .

والوجهُ الثاني : أن تقصُرَ جنسَ المعنى الذي تُفيدُهُ بالخبرِ على المخبِر عنه لا على